



مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies - University of Karbala



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:



تركيا والعراق: جاران على طريق
الازدهار



ثورة العراق وإيران النفطية مؤامرة
لتحدي السعودية



الوثائق الطائفي في الإمارات وعمان
وقطر في خطر



السنة الثانية

العدد (٦٦)

الثلاثاء / ٨ - ٤ - ٢٠١٤

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا
خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران / ١٩١﴾

فَهْؤُا هُنَا الْمَصَدَق

الافتتاحية

٣١ | ◊ الونام الطانفي في الإمارات وعمان وقطر في خطر

مقالات استراتيجية

٥١ | ◊ تركيا والعراق: جاران على طريق الازدهار

٩١ | ◊ ثورة العراق وإيران النفطية مؤامرة لتحدي السعودية

١١١ | ◊ عودة ظهور تنظيم القاعدة في العراق

١٤١ | ◊ الونام الطانفي في الإمارات وعمان وقطر في خطر

شؤون اقتصادية

١٩١ | ◊ الموازنة الاتحادية تختبر مدى إمكانية انفصال إقليم كردستان

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمت

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمرا

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

الوئام الطائفي في الإمارات وعمان وقطر في خطر

ننشر في هذا العدد ترجمة ملخصة لمواد استراتيجية مهمة تهم صانع القرار الاستراتيجي العراقي وتهم كذلك المهتمين بالشأن العام بالتأكيد، ففي مقال «ثورة العراق وإيران النفطية مؤامرة لتحدي السعودية» للكاتب: اندريه كريتشلو/ مراسل وكالة بلومبيرغ الخبرية والمنشور في صحيفة التلغراف اللندنية هناك إشارة واضحة إلى أن العراق يستعد، بالتعاون مع إيران، لإغراق سوق النفط عبر مضاعفة قدرته على ضخ النفط الخام بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك في استراتيجية من شأنها أن تكسر قبضة المملكة العربية السعودية على أوبك، وان خطة العراق الطموحة يمكن أن تؤدي إلى الصدام مع المملكة السعودية التي استخدمت نفوذها في أوبك للحفاظ على سعر فوق ١٠٠ دولار للبرميل، الرياض نفسها تضغط الآن لزيادة الإنتاج للإبقاء على حصتها في السوق، وقد ضخت ٩,٨ مليون برميل يومياً في كانون الأول الماضي، بزيادة قدرها ١٠٠ ألف برميل عن الشهر السابق.

وفي مقال «عودة ظهور تنظيم القاعدة في العراق» الذي هو شهادة مقدمة إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي من قبل الكاتب والخبير الأمريكي مايكل نايتس الزميل في معهد واشنطن، هناك تأكيد على أن عودة ظهور تنظيم القاعدة ستضر بلا شك بمصالح الولايات المتحدة في العراق وفي المنطقة، وكذلك يُحتمل أن تؤثر على الأمن الداخلي الأمريكي والأوروبي، لذا يجب على الولايات

المتحدة دعم القوة الجوية العراقية، والعمل من أجل التكامل الاستخباراتي، والتخطيط للبعثات واستغلال المواقع الحساسة التي ينبغي أن يشارك فيها مستشارون أمريكيون يتواجدون في العراق، وان عقدة مكافحة الإرهاب في العراق مازالت قابلة للحل، فقد هُزمت القاعدة قبل خمس سنوات وتم تفكيك شبكاتهم بصورة شاملة، ويمكن للولايات المتحدة مساعدة العراق مرة أخرى، والتحدي الآن هو أن نفهم الصيغة الناجعة القابلة للتطبيق، وتلك التي يمكن للولايات المتحدة دعمها ما بعد الانسحاب، ويجب أن تهدف السياسة الأمريكية إلى توجيه العراق نحو المصالحة الكلية وهزيمة تنظيم القاعدة، ولا يمكن التوفيق في المصالحة مع العرب السنة والمتشددين، إذ تتطلب عدداً من الخطوات الاستراتيجية، وإن الهدف النهائي للجميع هو جعل العرب السنة في العراق لا يشعرون بالعزلة والإحباط، وبالتالي سيكونون أقل دعماً لتنظيم القاعدة، ويمكن للولايات المتحدة أن توفر الطمأنينة لهم من خلال مواصلة المشاركة والاهتمام بالتطورات السياسية في البلاد، ويجب عليها مواصلة مساعدة المعتدلين منهم، مثل وزير المالية رافع العيساوي ودعم عودته إلى الحياة السياسية، وهذا يمكن أن يخلق رمزاً قوياً للتقدم، وكذلك إعادة بناء الصحة لمكافحة التمرد في العراق وربما يعد هذا هو الأهم. وفي دراسة معهد المشروع الأمريكي «الوئام الطائفي في الإمارات وعمان وقطر في خطر»

للكاتب: أحمد ماجد يار/ زميل أقدم مشارك في معهد المشروع الأمريكي، هناك تأكيد على أن تنامي الطائفية في الشرق الأوسط يقوّض مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في المنطقة، ففي دول مستقرة مثل سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وقطر، ما زال أمام الولايات المتحدة فرصة للتأثير الإيجابي على المجتمعات الشيعية لمنعها من أن تصبح راديكالية بسبب الأوضاع في إيران وسوريا، ونظراً لإمكانية التصعيد الطائفي بين الشيعة والسنة، يجب على الولايات المتحدة القيام بدور أكثر نشاطاً في تشكيل تصورات الشيعة في الخليج تجاه حكوماتهم وتجاه الغرب، وكشف الكاتب أنه وعلى الرغم من أن سلطنة عمان وقطر، والإمارات لم تواجه انتفاضات شيعية، إلا أن الصراع الطائفي المتنامي في المنطقة قد أضر بالانسجام بين السنة والشيعة في تلك البلدان، ويبدو أن قادة الإمارات العربية المتحدة قلقون على نحو متزايد ليس فقط بشأن الطموح النووي الإيراني، ولكن أيضاً بسبب الجهود الرامية إلى إنشاء «إمارات» في العالم الإسلامي، ويخشون من محاولة إيران لتحريض الشيعة في الإمارات ضد الحكومة والإخلال بالتوازن الطائفي في البلاد، ويعيش أيضاً حوالي ١٠٠,٠٠٠ اللبناني في الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لذلك، فقد قيّدت الحكومة مؤخراً التأشيرات وطردت آلافاً من الشيعة بسبب ما يُعتقد من دعمهم لإيران وسوريا وحزب الله والمعارضة في البحرين، كما فرضت السلطات الإماراتية قيوداً على المواطنين الشيعة وأغلقت

معهداً دينياً ورفضت منح الرخصة لاستضافة مؤتمر القمة الشيعي الدولي، وفي قطر اتخذت الحكومة تدابير مماثلة، فقيّدت الأنشطة الثقافية والدينية وحدّت من منح التأشيرات للشيعة الأجانب وخاصة الإيرانيين واللبنانيين وعلى ما يبدو انها تمارس الضغط على المهاجرين الشيعة اللبنانيين لمعاينة حزب الله على دعمه المباشر للنظام السوري، وقد يؤدي الخطاب الطائفي المتصاعد والإجراءات الصارمة ضد شيعة الخليج إلى تطرّف الشباب الشيعي هناك وفتح الباب أمام إيران وحزب الله لتقديم أنفسهم على أنهم حماة للشيعة في المنطقة، وإن التنفيذ الفعلي للعقوبات على إيران يتطلب من الولايات المتحدة تعزيز التواصل مع المجتمعات الشيعية التجارية المستقلة وطلب مساعدتها لمعاينة الكيانات الفردية التي تعود ملكيتها للحكومة الإيرانية أو المتحالفة معها، وذلك يحتاج إلى زيادة تواجد الاستخبارات الأمريكية في دولة الإمارات للتمييز بين الصفقات المشروعة وغير المشروعة وكذلك بين الحكومة الإيرانية والشركات الخاصة، وفي الختام حتّى الكاتب الولايات المتحدة على أن تعمل بشكل وثيق مع جميع قادة دول مجلس التعاون الخليجي لضمان حصول المواطنين الشيعة والأقليات الأخرى على كافة حقوقهم السياسية والدينية والمساواة مع سائر المواطنين، وفي حال لم تغتنم واشنطن هذه الفرصة فسوف يبقى المجال مفتوحاً أمام إيران، والاحتمال وارد في وقوع تلك الدول الصغيرة فريسة لما يجري من أحداث سيئة في الشرق الأوسط.

تركيا والعراق: جاران على طريق الازدهار

الكاتب: لؤي الخطيب / زميل زائر في مركز بروكينغز في الدوحة، مهتم بالقضايا

الجيوسياسية والاقتصاد السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق

مركز بروكينغز في الدوحة - ٢٠١٤/١/٦

ترجمة: أماني داود

مراجعة وتلخيص: د. نصر محمد علي

يمثل العراق فرصة لتحقيق الازدهار الإقليمي فهو يعد «فرصة استثمارية» تصل قيمتها لأكثر من ١,٣ تريليون، وقد يصل الإنتاج اليومي إلى ٩ ملايين برميل من النفط وأكثر من ٧ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٠، وكنتيجة لذلك يمكن لتركيا أن تكون المستفيد الأول من ازدهار العراق ووحدته لكونها تمثل صلة الوصل بين العراق بأوروبا، لذلك فعلى تركيا أن تفكر بتشكيل اتحاد اقتصادي مع العراق

لتشكيل اتحاد للطاقة في جنوب أوروبا أو شمال الشرق الأوسط، وإن الحدث كان كغيره من المؤتمرات الأخيرة الخاصة بالنفط والغاز، إذ اهتم بتأثير أمن الطاقة على العرض والطلب العالميين، كما سلط الضوء على ما يجري بين تركيا والعراق بكلا حكومتيه المركزية وحكومة إقليم كردستان من حيث بناء خط لأنابيب النفط يصل مباشرة بين الإقليم وتركيا. خط الأنابيب هذا سوف يؤدي بالنهاية إلى إعادة تشكيل



الجزء الشمالي من الشرق الأوسط، كما يمكن أن تكون له عواقب وخيمة بالنسبة للأمن الإقليمي، حتى لو تم التوصل إلى توافق مبدئي في الآراء القانونية بين الأطراف الثلاثة.

وفي مؤتمر قزوین الثاني في نيويورك في أيلول المنصرم، صرّح وزير خارجية تركيا أحمد

قامت مطالب تركيا النهمه للطاقة التي تحتاجها لتعزيز ازدهارها وتطورها بالنأي عن مزوديه التقليديين، لتحول أنظارها لمنطقة بحر قزوین والعراق كمصادر لتلبية متطلباتها من الطاقة، بهذه الحقيقة الاستراتيجية استهل الكاتب دراسته.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فإن ما تنفقه تركيا على واردات الطاقة قد وصل إلى ٦٠ مليار دولار في العام الماضي، ونظراً لموقع تركيا الذي يتوسط

آسيا وأوروبا، أصبحت معبراً رئيساً للطاقة، ووفقاً لتوقعات وكالة الطاقة الدولية فإن الطلب العالمي على الطاقة سوف يتضاعف بحلول عام ٢٠٤٠ مما يربح تعاضم أهمية تركيا.

وأكد الكاتب أنه حضر مؤتمر قزوین الثالث في اسطنبول الشهر الماضي الذي شهد محاولات

الأخيرة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان فيما يخص تصدير النفط إلى تركيا على شرط أن لا يتم تهميش الحكومة الاتحادية في بغداد بمثل هذه الاتفاقات، بالقول: «نحن نؤيد ونسعى لزيادة صادرات النفط والغاز الطبيعي إلى تركيا مستقبلاً».

ولاحظ الكاتب أن تصريح الشهرستاني وإن جاء مُرحّباً بتلك الخطوة إلا أنه كان مشروطاً، إذ شدد على وجوب علم الحكومة الاتحادية بكميات النفط المصدرة إلى تركيا ووجوب بيع النفط بأسعار السوق الدولية، كما أن العائدات من مبيعات النفط يجب أن تحول إلى حساب مصرفي في نيويورك خاص بصندوق تنمية العراق تماشياً مع قرارات مجلس الأمن الدولي



السابقة، ولكن تم عملياً مخالفة هذه الشروط من قبل حكومة إقليم كردستان إذ تسعى الأخيرة إلى المزيد من السيطرة على الأموال المجمدة التي من المفترض أن تقوم الحكومة التركية بإدارتها.

ويعتقد العديد من المحللين السياسيين بأن نية حكومة كردستان تتمثل بخصم التكلفة والربح من سعر النفط لتعويض شركات النفط العالمية التي تستثمر في إقليم كردستان العراق قبل أن تحوّل أي مبالغ إلى الصندوق الاتحادي في بغداد وأيضاً تسوية كل مستحققاتها التي على عاتق الميزانية الاتحادية، كما تسعى للحصول على ما يقدر

داود أوغلو بأن «ممر تركيا الجنوبي يربط عدة مناطق وعدة دول حول الهدف نفسه وهو الحصول على مصدر موثوق للطاقة والحفاظ على السلام في الوقت نفسه»، كما قام وزير الطاقة «تانر يلدز» بتأكيد هذا التصريح للتوصل إلى اتفاق ثلاثي بين أنقره وبغداد وأربيل لتأمين الازدهار الاقتصادي فضلاً على الوئام للجميع. أما عن بغداد فقد رحّبت بهذه الجهود وشجعتها لارتباطها الوثيق بالقيم الأساسية لجهود بناء الدولة وبناء الأمة في العراق، ولا يسع المرء إلا تمنى أن لا يحدوا عن هذه المبادئ.

قابل السيد يلدز نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني لمناقشة المبادرة الثلاثية

التي اقترحتها تركيا، ويمكن النظر إلى هذا اللقاء كخطوة اتخذها العراق في الطريق الصحيح لحل هذه المشكلة في الوقت الذي تضغط فيه الولايات المتحدة أيضاً للتوصل إلى اتفاق ثلاثي.

في الرابع عشر من شهر كانون الأول أعلن السيد يلدز للصحفيين في مدينة انطاليا بدء اختبار تدفق النفط الخام عبر خطوط أنابيب كردستان العراق وتركيا، مضيفاً أن أحد هذه الخطوط قد تم وضعه تحت الاختبار لمرور مدة طويلة على توقفه عن العمل.

في حين رحّب الدكتور الشهرستاني بالاتفاقات

من المخلفات التي يجب التعامل معها فنحن قد تخلصنا للتوّ من نصف قرن من الاستبداد والدكتاتورية، يضاف إلى ذلك

ما نواجهه اليوم من تحديات ومنها كوننا محاطين بستة جيران صعبين، حيث يملك كل واحد منهم أجندة مختلفة وسياسة خارجية متضاربة تجاه العراق، وعلى الرغم من هذا فالعراق يتقدم بثماني سنوات على بلدان الربيع العربي الذين ابتدأوا للتوّ مسيرتهم على طريق الإصلاح، وعلى عكس جميع التوقعات فإن العراق عام ٢٠١٣ أحسن

وأقوى بكثير مما كان عليه في عام ٢٠٠٣، حتى إن بعض المحللين السياسيين يعتقدون أن الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤ ستغير قواعد اللعبة على جميع المستويات، كما نأمل أن



يصدّم مستقبلنا الإيجابي كل هؤلاء المتشائمين السلبيين الذين يبحثون عن الانقسام بدلاً من الوحدة. مع ذلك ما يزال النظام الفدرالي يشكل سؤالاً يحتاج إلى فهم وإجابة من قبل جميع الفصائل المتنافسة، فالأكراد ينظرون إليه من خلال «عدسة الكونفدرالية» وذلك لأنهم استمتعوا بـ ١٢ سنة من الحكم الذاتي، أي حتى قبل تغيير النظام عام ٢٠٠٣، أما العرب فلهم وجهة نظر مركزية وذلك بسبب عقلياتهم التي لم تتخلص من سيطرة أشباح الماضي ومخلفات النظام السابق. وبالتالي، فإن تغيير النظام لا يتعلق بإزالة الطغاة

بـ ٣٨٤,٧ مليار دولار تدّعيه كتعويض عن الجرائم التي ارتكبتها النظام السابق ضد السكان الأكراد في العراق، وفقاً لما سبق فإن كانت خطة أربيل هي المضي قدماً دون رادع من قبل بغداد، فهذا يعني أنها لن تسمح إلا بالقليل جداً من أموال النفط الخاصة بحقول نفط كردستان العراق بالتدفق إلى البنك المركزي العراقي.

لفت الكاتب النظر إلى أن التحضير لتصدير أول شحنة من النفط الخام عبر خط أنابيب حكومة إقليم كردستان يضع العلاقة بين أنقرة وحكومة

بغداد على المحك، فإن كانت أنقره مهتمة بسلام طويل الأمد مع الإقليم، فيجب أن تكون العلاقة التركبية مع الحكومة الفدرالية في العراق علاقة قائمة على أساس دولة

مع دولة لا أكثر ولا أقل، ومع إدراك العراق لأهمية الروابط الحدودية والتاريخية التي تجمع بين تركيا والأقليات العراقية كالأكراد العراقيين والتركمان العراقيين إلا أنه يجب استيعاب هذه العلاقة على النحو المنصوص به في الدستور العراقي، وبالتالي يجدر بتركيا أن لا تتدخل في تفسير الدستور العراقي وفق غايات خاصة بها وأن تبتعد عن قضايا الحكم المعني بحلها الشعب العراقي.

مازلنا نختبر العديد من المشاكل في العراق حيث تشكل التحديات الأمنية وقضايا المصالحة جزءاً

وحسب بل إنها مسيرة الأمة نحو الإصلاح والذي يتطلب وقتاً قد يستغرق أجيالاً ليتحقق، كما أن أغلب الناس اليوم مشغولون بوسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية أكثر من اهتمامهم بالتاريخ ووقائع الماضي. الآن عندما ننظر للتاريخ نجد أن الأوربيين استغرقوا نصف ألفية ليخرجوا من العصور المظلمة وكان على الولايات المتحدة الخوض في حروب أهلية ومدة تزيد على القرنين من التجربة والخطأ قبل تحقيق قوتها وديمقراطيتها المشهود بهما، أما عن تركيا الجديدة فرخاء اليوم هو نتيجة لصراع دام قرن طويل منذ سقوط الدولة العثمانية. إن مفتاح الازدهار في العراق يتمثل في الإدارة المستقبلية لمصادر النفط والغاز الطبيعي في العراق وتوزيع العائدات بين الشركاء الاتحاديين، أما العقود الخاصة بمنابع النفط فيمكن عدّها التزامات طويلة الأجل ذات مسؤولية كبيرة تجاه الأجيال المقبلة وتتراوح مدتها بين ٢٠ عاماً إلى قرن كامل أحياناً، كما أنها تميل إلى جعل جميع الخطط السياسية قصيرة الأمد والتي «لا غنى عنها» تعمر أكثر، لذلك نحن نشجع تركيا للتعامل مع العراق على أساس دولة مع دولة لا على أساس الانقسام، فإن أي تدابير متسارعة بشأن هذه المسائل الاستراتيجية الحساسة ستكون قصيرة الأمد، بل هي غير مجدية لتأمين السلام والاستقرار الاقتصادي للذين تشتد الحاجة إليهما

الآن لكلا البلدين والمنطقة.

وانتهى الكاتب إلى القول: يمكن أن يمثل العراق حافزاً لتحقيق الازدهار الإقليمي فهو يعد «محفظة استثمارية» تصل قيمتها لأكثر من ١,٣ تريليون دولار بما في ذلك ٦٥٠ مليار دولار خاصة بقطاع الطاقة وحده، ووفقاً للاستراتيجية الوطنية في العراق فقد يصل الإنتاج اليومي إلى ٩ ملايين برميل من النفط وأكثر من ٧ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٠، فضلاً على استكشافات لم تُستكمل بعد في البلاد. إن تحقيق هكذا مستقبل يشكل فرصة يمكن اغتنامها إذا ما التزم العراق بالفدرالية كما هو منصوص عليه في الدستور، وكنتيجة لذلك يمكن لتركيا أن تكون المستفيد الأول من ازدهار العراق ووحدته لكونها تمثل صلة العراق بأوروبا وشريكته في حملة إعادة الإعمار، ناهيك عن ذكر أن حجم التبادل التجاري السنوي بين العراق وتركيا والذي يبلغ ١٢ مليار دولار ويمكن أن يتضاعف بسهولة إلى الضعفين أو حتى الثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠، لذلك يجب على تركيا أن تفكر بتشكيل اتحاد اقتصادي مع العراق فضلاً على تطوير الشراكات في مجال الطاقة للحفاظ على السلام والرخاء في المنطقة، عوضاً عن تبادل موارد الطاقة مع إقليم كردستان حيث إن هذه العلاقة قائمة على أسس سياسية مثيرة للجدل وغير ضرورية.

١- المحفظة الاستثمارية (Portfolio) هي تجميع لاستثمارات متنوعة تقوم بها مؤسسات أو أفراد، أي أنها مجموع ما يمتلكه الفرد أو المؤسسة من أسهم وأوسندات في شركات مختلفة لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.

ثورة العراق وإيران النفطية مؤامرة لتحدي السعودية

ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار
مراجعة: د. نصر محمد عليالكاتب: اندريه كريتشلو/ مراسل وكالة بلومبيرغ الخبرية
صحيفة التلغراف - ٢٨/١/٢٠١٤

إن العراق يستعد، بالتعاون مع إيران، لإغراق سوق النفط عبر مضاعفة قدرته على ضخ النفط الخام بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك في استراتيجية من شأنها أن تكسر قبضة المملكة العربية السعودية على أوبك

في السوق المفتوحة. ويبرر ذلك الشهرستاني بالقول: «إنه من الصعب جداً توقع الطلب العالمي الفعلي بحلول عام ٢٠٢٠ لأن الاقتصاد العالمي لا يمكن التنبؤ به».

فيما تستعد شركتا النفط العملاقة البريطانية BP ورويال دوتش شل للاستفادة من خطط الإنتاج الطموحة في العراق. و تديران كلاهما اثنين من الحقول النفطية الضخمة في جنوب العراق والتي تعد حيوية لبغداد في



تحقيق هدفها.

ومع ذلك، حتى لو كان العراق قادراً على تحقيق هدفه في زيادة الطاقة الإنتاجية، فمن غير المرجح أن يتمكن من تشييد خطوط أنابيب كافية وبنية تحتية لموانئ تصدير النفط الإضافي، يستدرك الكاتب، ويضيف: إن محطة التصدير الرئيسية في العراق لتحميل ناقلات النفط في منطقة الفاو قرب البصرة تتطلب مليارات الجنيهات للقيام بإدخال تحسينات عليها وتجديد شبكة أنابيبها.

يتوقع الكاتب أن العراق يستعد، بالتعاون مع إيران، لإغراق سوق النفط عبر مضاعفة قدرته على ضخ النفط الخام بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك في استراتيجية من شأنها أن تكسر قبضة المملكة العربية السعودية على منظمة الدول المصدرة للنفط.

«إننا نشعر بأن العالم يحتاج لضمان إمدادات الوقود للنمو الاقتصادي» هذا ما قاله حسين الشهرستاني، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة في العراق في مؤتمر تشاام

هاوس للطاقة في الشرق الأوسط، وأضاف: إن العراق يخطط لزيادة قدرته على إنتاج النفط لتصل إلى ٩ مليون برميل يومياً بحلول نهاية العقد، كما تندفع بغداد لدعم اقتصادها الذي دمرته الحرب والنزاعات الداخلية.

ويرى اندريه كريتشلو أن العراق ينوي تحدي السعودية ك(منتج بديل) في أوبك، ويمكن أن نرى انخفاضاً حاداً في الأسعار إذا قررت بغداد كسر حصص المجموعة وبيع المزيد من نفطها

النفط. إذ تشكل صادراته النفطية نسبة ٩٣٪ من إيرادات الحكومة. ويقدر الصندوق أن بغداد احتاجت إلى استقرار متوسط سعر برميل النفط على ١٠٦,١ \$ عام ٢٠١٣ من أجل الحفاظ على تعادل موازنتها بزيادة أعلى من ٩٥ \$ في العام ٢٠١١ بسبب زيادة الإنفاق.

رغم آمال الشهرستاني بتعزيز قطاع الطاقة في العراق، هناك مخاوف أمنية شديدة من انزلاق البلاد مرة أخرى صوب حرب أهلية بين الفصائل السنية والشيعية.

ويضيف الكاتب هناك تحدٍ آخر تواجهه الرياض، التي هي مقربة لأغلب

شركات النفط العالمية، إذ كشف السيد الشهرستاني

أن بغداد تعمل مع طهران لمساعدتها على جذب الاستثمار وسابقاً في رفع العقوبات، ولاشك أن

شركات النفط ستقف بالانتظار للفوز بصفقات النفط الإيراني.

قال الشهرستاني: «إيران كانت على اتصال معنا»، وأضاف «إنهم يريدون أن نتبادل نماذج العقود والخبرات». العراق وإيران يمتلكان مجتمعين احتياطات نفطية أكبر من السعودية، ومن المحتمل أن تصل قدرتهما الإنتاجية، بمساعدة الاستثمارات الدولية، إلى مستوى القدرة الإنتاجية للسعودية والتي تصل إلى حوالي ١٢,٥ مليون برميل يومياً.



خطة العراق الطموحة يمكن أن تؤدي إلى الصدام مع المملكة السعودية التي استخدمت نفوذها في أوبك للحفاظ على

سعر فوق ١٠٠ دولار للبرميل، الرياض نفسها تضغط الآن لزيادة الإنتاج للإبقاء على حصتها في السوق، وضخت ٨,٩ مليون برميل يومياً في كانون الأول الماضي، بزيادة قدرها ١٠٠ ألف برميل عن الشهر السابق.

ويقول الخبراء: إن الاهتمام داخل أوبك، التي تضخ ٣٠٪ من خام العالم، ينصب على الامتثال لرغبات أكثر الاعضاء الذين يميلون إلى ضخ المزيد حمايةً لحصتهم في السوق، في وقت يواجه فيه هذا الاتحاد تحدي تزايد إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

واتفقت أوبك في أوائل كانون الأول على التجديد ستة أشهر لإبقاء سقف

إنتاجها بمستوى ٣٠ مليون برميل يومياً للحفاظ على الأسعار فوق ١٠٠ دولار. أثبتت الحصص سابقاً صعوبة الالتزام بها بالنسبة لأوبك كمجموعة دون أي عقوبات لمن يتجاوز الإنتاج. منذ ترميم المنظمة في أعقاب حرب الخليج عام ٢٠٠٣، تم استبعاد العراق من نظام الحصص للسماح لاقتصاده بالتعافي ولكن الضغوط تتزايد عليه من أجل أن يلتزم بهذا النظام هذا العام.

وقد حذر صندوق النقد الدولي من أن الاقتصاد العراقي مازال ضعيفاً وعرضة للتقلبات في سوق

عودة ظهور تنظيم القاعدة في العراق

الكاتب: مايكل نايتس

معهد واشنطن - ٢٠١٣/١٢/١٢

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد

مراجعة: د. نصر محمد علي

إن عودة ظهور تنظيم القاعدة ستضر بلا شك بمصالح الولايات المتحدة في العراق وفي المنطقة، وكذلك يُحتمل أن تؤثر على الأمن الداخلي الأمريكي والأوروبي، لذا يجب على الولايات المتحدة دعم القوة الجوية العراقية، والعمل من أجل التكامل الاستخباراتي، والتخطيط للبعثات واستغلال المواقع الحساسة التي ينبغي أن يشارك فيها مستشارون أمريكيون يتواجدون في العراق

ومحاولات التنظيم التعلم من الأخطاء أن هذه التغييرات تبلورت خلال عام بعد مقتل أبي عمر البغدادي وأبي أيوب المصري، وبلغت ذروتها في نجاح إعادة إطلاق نشاط الحركة في نيسان عام ٢٠١١، وحدثت زيادة ملموسة في هذا النشاط داخل الأوساط السنية في العراق.

مؤشرات عودة تنظيم القاعدة في العراق

- في عام ٢٠١٠، انخفضت هجمات تنظيم القاعدة، مثل التفجيرات بواسطة السيارات المفخخة إلى معدل ١٠ سيارات في الشهر، والهجمات المنسقة وقعت مرتين أو ثلاث مرات في السنة.
- عام ٢٠١٣، شهد ما معدله ٧١ تفجيراً بالسيارات المفخخة خلال شهر، وهجمات منسقة في عدة مدن كل ١١ يوم.
- وانخفضت العمليات الانتحارية في عام ٢٠١٠ إلى معدل ٦ في الشهر وتمت المحافظة على هذا المعدل خلال عام ٢٠١٢، إلا أنها شهدت زيادة كبيرة في عام ٢٠١٣ أي إلى معدل ٢٢ في الشهر.

إن هذه الوثيقة هي شهادة مقدمة إلى لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية من قبل الكاتب والخبير الأمريكي مايكل نايتس وهو زميل بمعهد واشنطن، وقد استهلها بالقول: بحلول منتصف عام ٢٠١٠، أصبح تنظيم القاعدة ميتاً. فقد عانى هذا التنظيم من انتكاسات حرجة أواخر عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧، عندما انقلبت القبائل العربية السنية (الصحو) ضده. وبدأت خلايا تنظيم القاعدة بالتفكك وانحصرت عملياته بالخطف والابتزاز لتغطية النفقات.

وفي أوائل عام ٢٠١٢ كان من الواضح أن مقتل كبار قادة التنظيم في العراق يعد حدثاً فاصلاً، كما سعت الحركة إلى إيجاد طرق جديدة للعمل في العراق، وقد كشفت عمليات عديدة منذ هزيمة تنظيم القاعدة في المدة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩، بما في ذلك الإفراج عن أعداد كبيرة من المقاتلين من ذوي الخبرة من مرافق الاحتجاز الأمريكية، والتغيرات في ميزان المقاتلين الأجانب والعراقيين داخل التنظيم، وانسحاب القوات الأمريكية،

في العراق مايزال محدوداً، وما يزال السكان غير مشتركين في عنف طائفي وعرقي. وقد شنَّ التنظيم هجمات كبيرة منذ سنتين خَلَّت قتلَى وإصابات كانت لاختبار صبر الشيعة، مما أدى إلى هجمات انتقامية على مساجد سنية ودعاة ومدنيين.

إن التوترات الطائفية في المنطقة منبثقة من الأزمة السورية، والسياسة الداخلية العراقية التي تؤدي إلى تحفيز الجماعات المسلحة، والكثير منهم يقوم بدور عملاء لأجهزة المخابرات الإيرانية.

في بغداد التي تعد بؤرة التوتر الطائفي، حيث قوات الأمن التي يهيمن عليها الشيعة تتواطأ مع الجماعات المسلحة المدعومة من إيران مثل عصائب أهل الحق وأتباع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، ويبدو للعديد من السنة في بغداد، أن قوات الأمن العراقية ما هي إلا ميليشيا شيعية، وقد تم عزل السنة في الأحياء التي يقطنون فيها، حيث إنها تخضع لإجراءات الشرطة القمعية والعزلة الاقتصادية، حتى في محافظة البصرة الغنية بالنفط، شنت هجمات ضد الأقلية السنية في الأشهر الستة الماضية، مع الإشارة إلى أن تلك الهجمات كانت انتقاماً بسبب التفجيرات التي شنتها القاعدة في البصرة، وتابع نايتس مؤكداً على أن عودة القاعدة جعلت البلاد أقل استقراراً وتماسكاً، كذلك النفوذ الإيراني بدأ يتزايد نموه. وبدا من الواضح أن تنظيم القاعدة في العراق تسبب بعدم إمكانية الدفاع عن بعض المشاريع الاقتصادية الرئيسية، مما يجعل اقتصاد الولايات

ووفقاً لمسؤولي الحكومة الأمريكية فإن هذه الزيادة جاءت بفضل جهاديين أجانب دخلوا العراق عبر سوريا.

يعد المؤشر الأخير مثيراً للقلق بشكل خاص لأنه يُظهر أن المتطوعين الجهاديين الشباب في سوريا على استعداد للقتال في العراق، حيث يتم تنفيذ عمليات انتحارية أكثر انتظاماً مما في سوريا. وقد استطاع تنظيم القاعدة إقناع عناصره بأن العراق وسوريا ولبنان منطقة نزاع واحدة والقتال فيها مستمر، وفي الواقع، في ٩ تموز عام ٢٠١٣ تبنى التنظيم تفجير سيارات مفخخة في مناطق تمتد من بيروت إلى الحدود الإيرانية العراقية، وهي عملية سماها التنظيم **من بيروت إلى ديبالى.**

آثار عودة ظهور تنظيم القاعدة في العراق وتؤكد الشهادة على أن عودة ظهور تنظيم القاعدة في العراق تضر بلا شك بمصالح الولايات المتحدة في العراق وفي المنطقة، وكذلك يُحتمل أن تؤثر على الأمن الداخلي لأوروبا والولايات المتحدة. فقد أعاد تسارع التفجيرات ضد الشيعة تأجيج الهجمات الطائفية الانتقامية، الذي بدأ بشكل محدود بسبب التعب من الصراع الذي يشعر به المجتمع العراقي.

عند انخفاض العنف في العراق في أوائل عام ٢٠١١، عانت البلاد من حوالي ٣٠٠ حادث أمني في الشهر. في عام ٢٠١٣ شنَّ التنظيم ما عدله ١٢٠٠ هجمة وهي أقل بكثير من عام ٢٠٠٦ وأوائل ٢٠٠٧، وهذا يخبرنا بأن العنف

الحدود للولايات المتحدة أن توفر الطمأنينة لهم
من خلال مواصلة المشاركة والاهتمام
بالتطورات السياسية في البلاد. ويجب

عليها مواصلة مساعدة المعتدلين منهم، مثل
وزير المالية رافع العيساوي ودعم عودته إلى
الحياة السياسية، وهذا يمكن أن يخلق رمزاً قوياً
للتقدم، وكذلك إعادة بناء الصحة لمكافحة التمرد
في العراق وربما يعد هذا هو الأهم.

وينبغي على الولايات المتحدة دعم مكافحة
الإرهاب والإصلاحات القضائية في العراق،
وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على دائرة مكافحة
الإرهاب بوصفها وزارة تنفيذية، ويجب الحفاظ
على بناء قدراتها وتوسيعها من خلال العلاقات
العسكرية - العسكرية والتعليم العسكري المهني،
فضلاً على التعاون الاستخباراتي السري. إن
التعليم العسكري الذي تدعمه الولايات المتحدة
هو جهد حيوي على المدى الطويل، بما في ذلك
التواصل بين العراق وجامعة الدفاع الوطني
الأمريكية، والتعليم والتدريب العسكري الدولي،
فضلاً على برامج منع انتشار الأسلحة النووية
ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام وبرامج أخرى
ذات صلة.

واختتم مايكل نايتس شهادته بالقول: يجب على
الولايات المتحدة دعم القوة الجوية العراقية،
والتكامل الاستخباراتي، والتخطيط للبعثات
واستغلال المواقع الحساسة والتي ينبغي أن يشارك
فيها مستشارون أمريكيون يتواجدون في العراق.

المتحدة أكثر عرضة للخطر، مثال على ذلك، خط
أنابيب حديثة - العقبة المدعوم أمريكياً، والذي
يمر عبر الإمارة الصحراوية الجديدة لتنظيم
القاعدة في محافظة الأنبار، كذلك رغبة الولايات
المتحدة بالحصول على نفط وغاز البصرة عبر
خطوط الأنابيب المارة عبر تركيا والذي يتطلب
اختراق معازل تنظيم القاعدة شمال غرب البلاد،
في بحيرة الثرثار والرزازة مروراً بالموصل
مركز الإرهاب في الشمال. إن هذا يقوّض هدف
الولايات المتحدة في مساعدة العراق على تطوير
الأنابيب الثلاثة لتصدير النفط، مقابل خط التصدير
الأوحد نحو الخليج مروراً بمضيق هرمز الذي
هددت بغلقه إيران سابقاً.

وتؤكد الوثيقة على أن عقدة مكافحة الإرهاب في
العراق مازالت قابلة للحل، فقد هزمت القاعدة
قبل خمس سنوات، وتم تفكيك شبكاتهم بصورة
شاملة، ويمكن للولايات المتحدة مساعدة
العراق مرة أخرى. **التحدي الآن هو أن نفهم
الصيغة الناجعة القابلة للتطبيق، وتلك التي
يمكن للولايات المتحدة دعمها ما بعد الانسحاب.**
ويجب أن تهدف السياسة الأمريكية إلى توجيه
العراق نحو المصالحة الكلية وهزيمة تنظيم
القاعدة. ولا يمكن التوفيق في المصالحة مع
العرب السنة والمتشددين، إذ تتطلب عدداً من
الخطوات الاستراتيجية.

إن الهدف النهائي للجميع هو جعل العرب السنة
في العراق لا يشعرون بالعزلة والإحباط، وبالتالي
سيكونون أقل دعماً لتنظيم القاعدة. **ويمكن**

الوئام الطائفي في الإمارات وعمان وقطر في خطر

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد عليالكاتب: أحمد ماجد يار/ زميل أقيم مشارك في معهد المشروع الأمريكي
معهد المشروع الأمريكي - ٢١/١٠/٢٠١٣

إن تنامي الطائفية في الشرق الأوسط يقوّض مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في المنطقة، ففي دول مستقرة مثل سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وقطر، ما زال أمام الولايات المتحدة فرصة للتأثير الإيجابي على المجتمعات الشيعية لمنعها من أن تصبح راديكالية بسبب الأوضاع في إيران وسوريا، ونظراً لإمكانية التصعيد الطائفي بين الشيعة والسنة، يجب على الولايات المتحدة القيام بدور أكثر نشاطاً في تشكيل تصورات الشيعة في الخليج تجاه حكوماتهم وتجاه الغرب

الحاكم على الرغم من اختلاف وجهات نظرهم الدينية ويقسمون إلى ثلاث مجموعات: اللواتية والبحارنة والعجم.

يعدّ اللواتية من أغنى وأثقف الفرق الشيعية كما أنهم الأكثر عدداً ولهم نفوذ سياسي وأعمال تجارية واسعة وحصص كبرى في البنوك وشركات النفط،

ونتيجة لذلك حصلوا على مناصب سياسية عليا في الدولة كوزراء وأعضاء في ديوان البلاط السلطاني وسفراء، والبحارنة أقل عدداً ولكنهم يتمتعون بنفوذ سياسي أيضاً ولهم عدد من

الوزراء في الدولة، وأما العجم فهم أقل سلطة من الآخرين، وكل مجموعة من تلك المجاميع لديها لجنة قيادية خاصة ومنتخبة تدير شؤون المجتمع وفقاً للتعاليم الشيعية الجعفرية.

ولاحظ الكاتب أن النفوذ الإيراني على شيعة عُمان

تستعرض الدراسة الوجود الشيعي في سلطنة عُمان والإمارات وقطر والسياسات التي تنتهجها الحكومات حيال هذا الوجود، فضلاً على الإشارة إلى مديات التأثير الإيراني على شيعة هذه البلدان على النحو الآتي:

المجموعات الشيعية في عُمان

يبلغ عدد سكان سلطنة عُمان ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة، وحوالي ثلاثة أرباع المواطنين بما في ذلك السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد من المسلمين الإباضية^١ وهي طائفة

إسلامية تختلف في عقائدها عن المذهب الشيعي الاثني عشري وعن المذهب السني التقليدي. وعلى الرغم من أن الشيعة في سلطنة عُمان يشكلون ٥ ٪ من المواطنين، إلا أن لهم تأثيراً متفاوتاً في المجالات السياسية والاقتصادية ويدينون بالولاء لبلدهم والنظام



من القيود، وعلى الرغم من أن المساجد الشيعية والحسينيات تعد ملكية خاصة، إلا أنه يمكن لممثلي الشيعة طلب مساعدة

مالية من الحكومة لبناء أماكن عبادتهم، وبينما تعين الحكومة جميع الأئمة السنة وتوزع المواعظ والخطب بما يتوافق مع توجهات الدولة أسبوعياً على مساجد السنة، إلا أنها منحت الشيعة استقلالاً ذاتياً لاختيار قادة مساجدهم وكتابة المواعظ الخاصة بهم (مع بعض الاستثناءات في دبي). ولتعزيز العلاقات بين السنة والشيعة يقوم كبار المسؤولين الحكوميين السنة بحضور الاحتفالات الشيعية، وعلى الرغم من أن منهج الدراسات الإسلامية يُدرّس الإسلام السنّي فقط، إلا أنه لا يتضمن أي محتوى تمييزياً ضد الشيعة. وقد استفاد الشيعة الإماراتيون كثيراً من الازدهار الاقتصادي في البلد، وتعد بعض الأسر الشيعية من أغنى تجار الإمارات، إلا أن هناك بعض التمييز في التوظيف في القطاع العام وخاصة في القطاعات الأمنية والدبلوماسية ودوائر أمن الدولة الاتحادية، فالتوظيف فيها للإماراتيين السنة فقط، ولا يوجد طيارون شيعة في سلاح الجو أيضاً، ومع ذلك فإن المسؤولين الإماراتيين لا ينظرون إلى المواطنين الشيعة بكونهم يشكلون تهديداً أمنياً.

التأثير الإيراني على شيعة الإمارات

لفت الكاتب النظر إلى أنه على الرغم من قلق القادة في الإمارات من طموحات الخميني للهيمنة على بلادهم ستسبب لهم اضطرابات بعد الثورة الإسلامية، إلا أن طهران تمكنت من زيادة نفوذها الديني والثقافي والاقتصادي في دولة الإمارات

كان محدوداً، والغالبية العظمى من الشيعة هناك تتبع آية الله علي السيستاني كمصدر لشعائره الدينية، وقليل منهم يتبع المرشد الأعلى علي خامنئي ومراجع آخرين في إيران، وتشكك الحكومة في عُمان بولاء الشيعة لبلدهم وذلك لارتباطهم بجهات أجنبية كالمرجعيات الدينية في بلدان أخرى، ونتيجة لذلك تقوم الأجهزة الأمنية بمراقبة الأنشطة الشيعية للحد من التأثيرات الخارجية المحتملة لزعزعة الاستقرار في عُمان والحيلولة دون عقد صلات قوية بين شيعة عمان والجماعات السياسية الشيعية الخارجية مثل حزب الله وأتباع الزعيم الشيعي البارز آية الله السيد محمد الشيرازي، وتتم مراقبة الأشخاص والأنشطة التي يضطلع الزعماء الأجانب بها عندما يزورون شيعة عمان خلال الاحتفالات الدينية الشيعية للتأكد من أنها لا تشجع على أجدات سياسية، وترفض الحكومة العمانية أحياناً منح تأشيرات لشخصيات دينية إيرانية لزيارة عُمان، وربما لصغر حجم المجتمع العماني وللقيود التي فرضتها الدولة، فشلت الجماعات الشيعية البارزة في إيجاد موطنٍ قدم لها.

الشيعة في الإمارات العربية المتحدة

تتراوح نسبة الشيعة في الإمارات العربية المتحدة ما بين ١٠-١٥٪ والإسلام هو دين الدولة، ويضمن الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية وفقاً للعادات المعمول بها، شريطة أن لا تتعارض مع السياسة العامة أو تنتهك الأخلاق والآداب، على عكس المملكة العربية السعودية فالحكومة الإماراتية تسمح للأقلية الشيعية بالتجمع والعبادة في المساجد والحسينيات الخاصة بهم مع فرض القليل

العربية المتحدة من خلال حملة منسقة من القوة الناعمة، والاستفادة الكبرى من السكان الإيرانيين المقيمين في دبي، فبدأ النظام الثوري الجديد في طهران ببناء وتمويل العديد من المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية داخل المدينة كالمستشفيات والجوامع التي يُعَيَّن أمتها من قبل الخامنئي، ويقطن ما يقرب من نصف مليون مغترب إيراني في الإمارات اليوم يعمل العديد منهم في الشركات والتجارة، وبعد أن فرضت أمريكا وحلفاؤها عقوبات على إيران مارست ضغوطاً على دولة الإمارات لفرض عقوبات تجارية أيضاً فتراجع التعاون التجاري بين البلدين وانخفضت العضوية في مجمع التجارة الإيراني في دبي كما انتقل التجار إلى أسواق أكثر أماناً في آسيا والعراق.

التجار الإيرانيون في دولة الإمارات العربية المتحدة يجدون الآن صعوبة في شراء العقارات وتلقي القروض وتمديد تصاريح الإقامة، ونظراً لتصاعد الطائفية في الشرق الأوسط بدأت السلطات الاتحادية الإماراتية بمراقبة الشيعة المغتربين الإيرانيين واللبنانيين في البلاد، وتخشى السلطات محاولة إيران تحريض مواطنيها الشيعة ضد الحكومة والإضرار بالتوازن الطائفي في البلاد. في عام ٢٠١٣ قالت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني: إن الحكومة الإماراتية رحلت ٥٠٠ من الرعايا الإيرانيين، وحث رئيس اللجنة علاء الدين بروجردي الإيرانيين على مغادرة الإمارات العربية المتحدة والاستثمار في إيران، ولكن معظم التجار الإيرانيين يترددون في العودة إلى ديارهم

وينقلون أصول أعمالهم إلى بلدان أخرى.

العديد من رجال الأعمال الإيرانيين المستقلين في دولة الإمارات يقولون إن العقوبات أضرت بالتجار الإيرانيين الذين يحترمون القانون، إلا أن المؤسسات المملوكة أو التابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني ما تزال مزدهرة من خلال الانخراط في التجارة غير المشروعة عبر منافذ تنظيم واسعة في الإمارات أو عن طريق دفع رشاوى. العديد من هؤلاء التجار المستقلون ينتقدون الجمهورية الإسلامية ولا يطالبون برفع العقوبات ولكنهم يشيرون إلى أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تستهدف مباشرة الأفراد والكيانات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني والحكومة الإيرانية، ولكنه وفقاً لدبلوماسيين غربيين ومسؤولين خليجيين، فقد أنشأ الحرس الثوري شركات وهمية في الإمارات ليقوم بالالتفاف على العقوبات ويحصل على المعدات الدقيقة من الموردين الغربيين، وقد عاقبت وزارة الخزانة الأمريكية العديد من الشركات التابعة للحرس الثوري الإيراني في الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية.

الشيعة في قطر

غالبية السكان الأصليين في قطر من المسلمين السنة ويشكل الشيعة نسبة ٥-١٥٪، ويعيشون في وئام مع الأغلبية السنية، ويتمتعون بالمساواة في المواطنة والحقوق السياسية، وتم دمجهم بشكل جيد في المجتمع وهم موالون للنظام الحاكم ولهم حضورهم في معظم الدوائر الحكومية بما في ذلك في مجلس الشورى في البلاد. أغلبية القطريين ينتمون إلى المذهب الحنبلي

الخليجي. وبشكل عام فإن لإيران وجوداً قوياً في الدوحة، والرعايا الإيرانيون يشكلون ١٠٪ من العمال الأجانب في قطر، والتجار الإيرانيون يديرون شركات ناجحة للغاية، ومع ذلك كله فما زال الشيعة في قطر فوق كل التأثيرات الشيعية الخارجية الأخرى وموالين لحكومتهم بشكل كبير.

هل الانسجام الطائفي في عُمان وقطر والإمارات في خطر؟

تمكن الشيعة من السلطة في عام ١٩٧٩ حيث انتصرت الثورة الإسلامية في إيران وكذلك بعد انهيار نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، ولكن تلك الأحداث أدت الانقسامات الطائفية التاريخية وساءت الأمور أكثر بعد أحداث الربيع العربي، فتصدت السعودية لأحداث العنف المدعومة من إيران، كما قمعت أسرة آل خليفة في البحرين وبدعم من مجلس التعاون الخليجي المحتجين الشيعة بقسوة ووحشية، وتصاعدت وتيرة العنف الطائفي في العراق، فضلاً على سوريا التي تغرق برمتها في حرب طائفية شاملة.

وكشف الكاتب أنه وعلى الرغم من أن سلطنة عمان وقطر، والإمارات لم تواجه انتفاضات شيعية، إلا أن الصراع الطائفي المتنامي في المنطقة قد أضر بالانسجام بين السنة والشيعة في تلك البلدان، ويبدو أن قادة الإمارات العربية المتحدة قلقون على نحو متزايد ليس فقط بشأن الطموح النووي الإيراني، ولكن أيضاً بسبب الجهود الرامية إلى إنشاء «إمارات» في العالم الإسلامي، ويخشون من محاولة إيران لتحريض الشيعة في الإمارات

السني بما في ذلك أسرة آل ثاني الحاكمة. وخلافاً لما يحدث في المملكة العربية السعودية، يمكن للشيعة القطريين ممارسة شعائرهم الدينية بحرية. وعلى الرغم من أن الثقافة العامة في المجتمع القطري تعتمد الإسلام السني، لكنه لا يتضمن العداء تجاه الشيعة، ويدير الشيعة عدداً كبيراً من الجوامع والحسينيات الخاصة بهم عبر البلاد.

التأثير الإيراني على شيعة قطر

الحكومة القطرية لا تنظر إلى الثورة الإسلامية في إيران على أنها مصدر قلق كما فعلت المملكة العربية السعودية، كما أن عدد سكان الشيعة القطريين قليل جداً لا يكفي لتنظيم انقلاب مدعوم من إيران. وعلاوة على ذلك، فإن دمج الشيعة في المجتمع القطري جنباً إلى جنب مع السنة وإقامة علاقة وثيقة بين رجال الأعمال الشيعة والأسرة الحاكمة في قطر جعل من الصعب على إيران الاستفادة من الشيعة في قطر لتحقيق غايات سياسية. غالبية القطريين الشيعة يقلدون آية الله السيستاني في العراق أما أتباع الزعيم الأعلى لإيران خامنئي فهم أقل عدداً. ومع ذلك، على الرغم من أن الشيعة القطريين لا يحصلون على التوجيه السياسي من الزعماء الشيعة في العراق ولبنان وإيران، لكن لهم صلات عميقة مع المراكز الدينية في هذه البلدان، لأن الشيعة القطريين ليس لديهم معاهد دينية خاصة بهم، ومعظمهم يسافر إلى إيران والعراق للتعليم الديني. وخلافاً للسعودية تحافظ الأسرة الحاكمة في قطر على علاقات جيدة تربطها بالشيعة الأجانب وكثيراً ما يتبادلون الزيارات فيما بينهم، ولكن تلك العلاقات أصابها توتر شديد في الآونة الأخيرة بين الشيعة في العراق وإيران مع الدوحة ومع دولاً أخرى في مجلس التعاون

فرصة للتأثير الإيجابي على المجتمعات الشيعية لمنعها من أن تصبح راديكالية بسبب الأوضاع في إيران وسوريا، ونظراً لإمكانية التصعيد الطائفي بين الشيعة والسنة يجب على الولايات المتحدة القيام بدور أكثر نشاطاً في تشكيل تصورات الشيعة في الخليج تجاه حكوماتهم وتجاه الغرب.

إن التنفيذ الفعلي للعقوبات على إيران يتطلب من الولايات المتحدة تعزيز التواصل مع المجتمعات الشيعية التجارية المستقلة وطلب مساعدتها لمعالجة الكيانات الفردية التي تعود ملكيتها للحكومة الإيرانية أو المتحالفة معها، وذلك يحتاج إلى زيادة تواجد الاستخبارات الأمريكية في دولة الإمارات للتمييز بين الصفقات المشروعة وغير المشروعة وكذلك بين الحكومة الإيرانية والشركات الخاصة. وفي الختام حث الكاتب الولايات المتحدة على أن تعمل بشكل وثيق مع جميع قادة دول مجلس التعاون الخليجي لضمان حصول المواطنين الشيعة والأقليات الأخرى على كافة حقوقهم السياسية والدينية والمساواة مع سائر المواطنين، وفي حال لم تغتنم واشنطن هذه الفرصة فسوف يبقى المجال مفتوحاً أمام إيران، والاحتمال وارد في وقوع تلك الدول الصغيرة فريسة لما يجري من أحداث سيئة في الشرق الأوسط.

ضد الحكومة والإخلال بالتوازن الطائفي في البلاد، ويعيش أيضاً حوالي ١٠٠,٠٠٠ لبناني في الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لذلك، فقد قيّدت الحكومة مؤخراً التأثيرات وطرّدت آلافاً من الشيعة بسبب ما يُعتقد من دعمهم لإيران وسوريا وحزب الله والمعارضة في البحرين، كما فرضت السلطات الإماراتية قيوداً على المواطنين الشيعة وأغلقت معهداً دينياً ورفضت منح الرخصة لاستضافة مؤتمر القمة الشيعي الدولي.

وفي قطر اتخذت الحكومة تدابير مماثلة، فقيدت الأنشطة الثقافية والدينية وحدت من منح التأثيرات للشيعة الأجانب وخاصة الإيرانيين واللبنانيين وعلى ما يبدو انها تمارس الضغط على المهاجرين الشيعة اللبنانيين لمعاقبة حزب الله على دعمه المباشر للنظام السوري، **وقد يؤدي الخطاب الطائفي المتصاعد والإجراءات الصارمة ضد شيعة الخليج إلى تطرف الشباب الشيعي هناك وفتح الباب أمام إيران وحزب الله لتقديم أنفسهم على أنهم حماة للشيعة في المنطقة.**

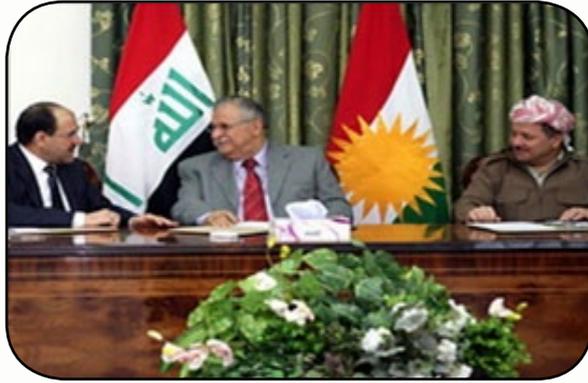
إن تنامي الطائفية في الشرق الأوسط يقوّض مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في المنطقة، ففي دول أكثر استقراراً مثل سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وقطر ما زالت أمام الولايات المتحدة

١- جدير بالذكر أن الإباضية أحد المذاهب الإسلامية المنفصلة عن السنة والشيعة، سُمي بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إياض التميمي، بينما يُنسب المذهب إلى جابر بن زيد التابعي، وتنتشر الإباضية في سلطنة عُمان حيث يمثلون وفقاً لبعض الإحصائيات ٤٥٪ - ٦٥٪ من العُمانيين وينتشر أيضاً في جبل نفوسة وفي زوارة في ليبيا ووادي مزاب في الجزائر وجربة في تونس وبعض المناطق في شمال أفريقيا.

٢- أصل الجماعة غير معروف، إلا أن أغلب المؤرخين يُرجع أصلها إلى حيدر آباد - التي هي في الوقت الحاضر مدينة باكستانية- وهاجرت إلى عمان منذ ثلاثة قرون خلت.

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

كردستان حتى تحصل على ١٧٪ من الموازنة أن تسلم ما لديها من نفط إلى شركة تسويق النفط سومو». وأدت سياسة حافة الهاوية في الماضي إلى مواجهة بين القوات العراقية وقوات البيشمركة الكردية في شريط غني بالنفط على الحدود الداخلية التي يختلف عليها الجانبان. وقد عزز الأكراد موقفهم تجاه بغداد، استعداداً لمثل هذه المواجهات، من خلال توقيع عقود مع شركات نفط كبرى وإنشاء خط أنابيب يمتد إلى تركيا في تحدٍّ واضح لبغداد. وضُخ مليون برميل من النفط بالفعل من خلال هذا الخط إلى صهاريج للتخزين في ميناء تركي لكن أنقرة تريد موافقة بغداد قبل المضي قدماً بالتصدير.



وقال دبلوماسي أمريكي بخصوص مساعي التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل: «نعمل على تحقيق هذا منذ بعض الوقت وقد قطعنا شوطاً طويلاً، لكن موسم الانتخابات يزيد صعوبة هذه المساعي». وستجري الانتخابات البرلمانية في ٣٠ نيسان القادم ولا يريد أي من الطرفين أن يبدو ضعيفاً إذا قدم تنازلات. لكن المالكي قد يحتاج إلى الأكراد لتشكيل حكومة جديدة مع الانقسام في صفوف ناخبيه الشيعة وعباء الأقلية السنية.

تكشف الضائقة المالية التي يعاني منها إقليم كردستان عن مدى اعتماده حتى الآن على نصيبه من الموازنة الاتحادية ما دام غير قادر على تصدير نفط الإقليم بشكل منفرد وبكميات كبيرة. وكثيراً ما يلجأ المسؤولون الأكراد إلى الانفصال عن العراق وتبدو خلافاتهم مع الحكومة المركزية في بغداد أكثر استعصاء على الحل من أي وقت مضى. غير أنه من المرجح أن يسعى الإقليم بمزيد من العزم، ما أن تنتهي هذه الأزمة، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي مصعداً حدة المواجهة في إطار أسلوب حافة الهاوية الذي يتبعه مع بغداد. وقد أثرت أزمة التمويل الأخيرة على الاقتصاد

الكردية الذي ينعم بالازدهار منذ الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق في ٢٠٠٣ وكان التأثير محسوساً على كافة قطاعات الاقتصاد في الإقليم. وتقول الحكومة العراقية الآن إن دفع مبلغ ١٧٪ من الموازنة الاتحادية إلى الإقليم يتوقف على تصدير النفط من كردستان تحت إشراف الحكومة المركزية وحدها وهو ما تعترض عليه كردستان. وقال رئيس الوزراء نوري المالكي لتلفزيون فرنسا ٢٤ في (٩ شباط) ملخصاً النزاع بين الجانبين: «إنه يجب على

عنها الآن.

وما زالت المشاعر القومية الكردية التي أوجتها حوادث القتل الجماعي على يد صدام حسين في الماضي قادرة على توحيد الأكراد كما تبين هذا الشهر عند إعادة دفن ٩٣ كردياً استُخرجت بقاياهم من قبر جماعي في الصحراء في جنوب العراق العام الماضي. وقُتل معظمهم رمياً بالرصاص على أيدي فرق الإعدام في إطار حملة صدام لقمع الأكراد.

وقال البرزاني في مراسم الدفن إن الشعب الكردي لم يقدم كل هذه التضحيات ليخضع للاضطهاد والحكم الاستبدادي من جديد، مضيفاً أن الوقت حان لإعادة النظر في العلاقات مع العراق. وتابع أنه إذا استمرت السلطات في بغداد بمعاملة الأكراد بهذه الطريقة فسيتخذون موقفاً لا يتوقعه أحد.

وتدور رحى المعركة في الوقت الراهن في البرلمان الذي تمكن من تحقيق النصاب القانوني لإتمام القراءة الأولى لمشروع موازنة العراق لعام ٢٠١٤ يوم الأحد على الرغم من مقاطعة النواب الأكراد. وإذا ما أُقرت الموازنة الاتحادية بشكلها الحالي فستجعل مخصصات كردستان مشروطة بأن تصدر الأخيرة ٤٠٠ ألف برميل من النفط يومياً من خلال هيئة تسويق النفط العراقية سومو. وأي نقص من هذه الكمية يُخصم من حصة الإقليم في الموازنة.



وقال رمزي مارديني الزميل غير المقيم في مؤسسة أتلانتيك كاونسل: «ربما أن المالكي يهين أوراقاً للمساومة ليلعب بها مع الأكراد إن كان هدفه الحصول على تأييدهم للبقاء في رئاسة الحكومة لولاية ثالثة». وأضاف قائلاً: «كل هذه مناورات قبل الانتخابات، وما أن ينقش الغبار وتبدأ آليات تشكيل الحكومة حتى يكشف الفرقاء عن كافة أوراقهم».

وقال أيهم كامل مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة يوراسيا جروب لاستشارات المخاطر السياسية: إن حكومة كردستان لا تقدم وسائل الضغط لكنها ما زالت معتمدة على أموال الحكومة الاتحادية، مضيفاً أن «قدرة بغداد على وقف هذا التمويل أو خفضه ورقة رابحة في العلاقة بينهما».

ويدرس الأكراد خياراتهم بعد أن أخذهم خفض موازنة الإقليم على حين غرة. ويصور رسم كاريكاتوري في الصحافة العراقية الرئيس الكردي مسعود البرزاني في هيئة متوحشة واقفاً منفرج الساقين فوق سد دوكان وهو ما يبرز المخاوف من أن الأكراد قد يقطعون المياه عن العراق. وقال وزير التخطيط في حكومة كردستان علي سني لرويترز: إن كردستان ما زالت تأمل بأن تتصرف بغداد بمسؤولية وإن في يد حكومة الإقليم أوراقاً يمكن أن تلعبها أيضاً لكنها لا تريد الحديث

أهداف المركز

- ١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .
- ٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .
- ٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .
- ٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .
- ٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .
- ٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .
- ٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .
- ٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .
- ٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

- ١- النشرة الاستراتيجية اليومية.
- ٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.
- ٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.
- ٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.
- ٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.
- ٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.
- ٧- كتب استراتيجية ملخصة.
- ٨- دراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

الخطط العمل ونشاطات المركز

- ١- متابعة أهم الصحف العالمية.
- ٢- متابعة أهم المجلات والدوريات العالمية.
- ٣- متابعة أهم الكتب الاستراتيجية.
- ٤- متابعة أهم ما يكتبه الكتاب الاستراتيجيون من مقالات.
- ٥- متابعة كتابات وإصدارات مراكز الأبحاث العالمية.
- ٦- التعاون مع مراكز الأبحاث والجامعات لتبادل التجارب والمعلومات.
- ٧- تدريب كوادر بحثية استراتيجية.
- ٨- إصدار وثائق ودراسات استراتيجية مختلفة.
- ٩- توفير قاعدة بيانات ومعلومات لكي يستفيد منها الباحثون والمتصدون للنشاط العام.
- ١٠- عقد ندوات وحلقات نقاشية والقاء المحاضرات وإقامة دورات تدريبية، لنشر وتفعيل الوعي الاستراتيجي بين النخب المتصدية للعمل العام.
- ١١- إيجاد ورش عمل متخصصة لمتابعة الملفات الساخنة والملتهبة.
- ١٢- إعطاء المشورة اللازمة لصناع القرار.



لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الإلكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز